قضايا سياسية

اسم المقال: تمكين المرأة العراقية في التنمية البشرية بين الواقع والطموح
اسم الكاتب: أ.م.د. اثمار شاكر مجيد الشطري، م. حسين خليل ابراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1363
تاريخ الاسترداد: 2026/07/10 18:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تمكين المرأة العراقية في التنمية البشرية بين الواقع والطموح[▽]

Empowering Iraqi women in human development between reality and ambition

أ.م. د اثمار شاكر مجيد الشطري[*]
Athmar Shakir Majeed

م .حسين خليل ابراهيم[**]
Hussein Khalil Ibrahim

الملخص.

عاش المجتمع العراقي في ظروف في غاية الصعوبة لاسيما بعد عام2003 وما نتج عنها من آثار سلبية انعكست على نحو واضح على دور المرأة ومدى تمكينها في مجالات الحياة المختلفة ، اذ تراجعت مكانة المرأة وآخذت تعاني من مشاكل كبيرة في الحصول على حقوقها المسلوبة، على الرغم من جود منظمات وهيئات دولية تدعم حق المرأة ، لكنها في المجتمع العراقي لازالت تسيطر عليها افكار السلطة الذكورية التي تحرمها من المشاركة في اتخاذ القرار وفي الحصول على مكانتها المرموقة، ولازالت النظرة الى المرأة هي نظرة دونية ومعززة بمعتقدات عشائرية ودينية، وبذلك واجهت المرأة العراقية هذا الواقع بكل قوة واثبتت للعالم انها رقما صعباً للمعادلة الاجتماعية ففرضت نفسها في الكثير من جوانب الحياة سواء أكانت السياسية او الاجتماعية، لذا يهدف هذا الموضوع الى التعرف على واقع المرأة العراقية واهم المعوقات التي تقف في عدم تمكينها في المجتمع. والتعريف بدور الامم المتحدة والمنظمات الانسانية في مجال دعم وتمكين المرأة. وتقديم مؤشرات احصائية على ضوء مقياس تمكين المرأة العراقية. وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج منها ان المرأة العراقية تحتاج الى تمكين عام يشمل التنمية الشاملة بكل مفاصلها على المستويات المختلفة (كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والسكن والجانب الاقتصادي)، واتضح من البحث ان نسبة مشاركة المرأة في الحكومة لا زالت ضعيفة ، ولاسيما في الجانب السياسي فأن تمثيلها محدود جدا بمواقع بسيطة لا ترتقي الى مكانتها الحقيقية.

الكلمات مفتاحية: التمكين ، المرأة، التنمية ، التنمية المستدامة

▽ تاريخ الاستلام : 9 /2022/9 ، تاريخ القبول :2022/10/25 ، تاريخ النشر : 2022/12/31.

* عميد كلية التربية للبنات– جامعة بغداد dr.athmarr@gmail.com

** تدريسي في جامعة بغداد– كلية التربية للبنات hussain.k@coeduw.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

Iraqi society has gone through difficult conditions ،especially after 2003. These conditions have adverse effects on the role of women and the extent of their empowerment in various areas of life. Despite the presence of International organizations and bodies that support women's rights ،the status of Iraqi women within society is still dominated by the ideas of patriarchal authority that deprive them of participating in decision-making and obtaining prestigious positions. However, in spite of all the societal and tribal shackles, Iraqi women have succeeded in breaking down many of the social and political barriers and proving themselves as significant actors on several fronts of life.

Therefore, this study aims to identify Iraqi women's state and the most important obstacles that impede women's empowerment in society. Further, the study Introduces the role of the United Nations and humanitarian organizations in supporting and empowering women and provides statistical indicators in light of the scale of Iraqi women's empowerment. The research reached a set of results ،including that Iraqi women need general empowerment that includes comprehensive development in all its aspects at different levels (such as health ،education ،social care ،housing and the economic aspect). Its representation is very limited to simple sites that do not live up to their proper position.

Keywords: empowerment، women، development، sustainable development

المقدمة:

لقد شهد المجتمع العراقي بتغييرات مهمه حول مكانه المرأة وادوارها المختلفة خلال العقود الاخيرة من القرن العشرين تمثلت في وصفها شريكاً في بناء المجتمع عن طريق جوانب وقضايا متعددة منها اختيارها لمناصب وزارية واستراتيجية ، وبما ان المرأة النصف المكمل للرجل في حركة البناء والتنمية ، لذلك فقد تم التوجه نحو التصدي للنظرة الاجتماعية الدونية لها من خلال تغيير واقعها وتحسين مستوى معيشتها وتطوير حياتها بزيادة وعيها ومداركها ورفع مستوى مشاركتها في عملية التنمية البشرية بالشكل الذي يعزز مكانتها ودورها الفاعل لكي تحتل موقعها الطبيعي والمشروع في المجتمع ، ومن ثم احداث التغيير المطلوب للواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للإنسان العراقي .

ومن الطبيعي ان الوصول الى المشاركة المثلى لتمكين المرأة في عملية التنمية البشرية يتطلب توفير مجموعة من المقومات منها كالتعليم والتدريب والوعي الاجتماعي والثقافي وتوفير قاعدة عمل اقتصادية تتوفر فيها فرص العمل المناسبة لها وعلى هذا الاساس اضحت قضية المرأة مرتبطة بالتنمية هدفاً يقوم على ضرورة الاهتمام بها بوصفها قوة منتجة وبصفتها مواطنة تقع عليها مسؤولية مشتركة نحو تنمية مجتمعها فلا يمكن ان نحقق اي تقدم فعلي دون اشراك المرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

واعتمد بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي، ومن هذا المنطلق نحاول التعرف على محاور البحث اولا: الاطار العام للبحث ثانياً: بيان مفهوم التمكين ومستوياته ومعوقاته ، ومفهوم التنمية البشرية والمستدامة وابراز مكوناته ومعوقاته، وثانياً تقديم رؤية تاريخية عن واقع مشاركة المرأة العراقية في العملية التنموية ، رابعاً تجربة المرأة العراقية بين التنمية والتمكين ولاسيما بعد عام 2003 وخامساً دور الامم المتحدة في تميكن المرأة ، سادسا تقديم مؤشرات إحصائية على ضوء مقياس تمكين المرأة.

مشكلة البحث:

عاش المجتمع العراقي في ظروف في غاية الصعوبة لاسيما بعد عام2003 وما نتج عنها من آثار سلبية انعكست على نحو واضح على دور المرأة ومدى تمكينها في مجالات الحياة المختلفة ، اذ تراجعت مكانة المرأة وآخذت تعاني من مشاكل كبيرة في الحصول على حقوقها المسلوبة، على الرغم من جود

منظمات وهيئات دولية تدعم حق المرأة ، لكنها في المجتمع العراقي لازالت تسيطر عليها افكار السلطة الذكورية التي تحرمها من المشاركة في اتخاذ القرار وفي الحصول على مكانتها المرموقة، ولازالت النظرة الى المرأة هي نظرة دونية ومعززة بمعتقدات عشائرية ودينية، وبذلك واجهت المرأة العراقية هذا الواقع بكل قوة واثبتت للعالم انها رقما صعباً للمعادلة الاجتماعية ففرضت نفسها في الكثير من جوانب الحياة سواء أكانت السياسية او الاجتماعية ،اذ نجدها في مقدمة المواقع الحكومية التي نجحت في اداء معظم الادوار المناطة اليها ، واثبتت انها ربه بيت وعاملة ناجحة في آن واحد ، هذا الواقع يتطلب جهوداً كبيرة لنصرة المرأة ودعمها وتمكينها في اداء هذه الواجبات الاساسية والانسانية التي لابد من ان يكون هناك وعياً مجتمعياً يعترف بحقوقها واعطاءها الدور الاكبر الذي يحقق التوازن الاجتماعي الذي بدونه لا يمكن للمجتمع ان يستمر او ينجح في اداء مهامه، وتبقى المرأة في المجتمع العراقي الحلقة المهمة والاساسية في ديمومة الحياة الاجتماعية. وتنطلق مشكلة الدراسة من التساؤل الاتي: هل هناك مؤهلات شخصية يفضل توفرها في المرأة العراقية من اجل تمكينها وتنميتها لتتبؤ مواقع صناعة القرار مثل الثقافة العامة، الشهادة العليا، الخدمة الوظيفية الطويلة، الكفاية الادارية،.؟

فرضية البحث: ان الفرضية الاساسية للبحث ان المرأة العراقية همشت اداورها الاجتماعية والثقافية وبتراتبية دونية في ظل معايير ونظم وثقافات ذكورية، وللحد من هذا التهميش والدونية لابد من تمكينها وتنميتها لأداء دورها الطبيعي في المجتمع الذي يجب ان يقوم على التكامل والتأزر والانسجام مع دور الرجل.

اهمية البحث: تنطلق اهمية البحث في جانبين اولهما الجانب النظري الذي يسعى الى فهم الكتابات والنظريات التي اهتمت بموضوع البحث وتفسيرها تفسيراً علمياً بما يخدم البحث العلمي، وثانيهما الجانب التحليلي الذي يحلل واقع المرأة في المجتمع العراقي بالاعتماد على الرؤى العلمية المدعومة برؤية الباحث الذي يحاول ان يعطي صورة واضحة لما تعيشهُ المرأة من ظروف ومعاناة حقيقية في المجتمع العراقي.

اهداف البحث:

1-التعرف على واقع المرأة العراقية واهم المعوقات التي تقف في عدم تمكينها في المجتمع.

2-التعريف بدور الامم المتحدة والمنظمات الانسانية في مجال دعم وتمكين المرأة.

3- تقديم مؤشرات احصائية على ضوء مقياس تمكين المرأة العراقية.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقدم تحليلاً علمياً لواقع المرأة العراقية المعاش ، بالاعتماد على الادوات البحثية العلمية التي تعطينا معلومات دقيقة مدعومة برؤية الباحث وتصوراته لموضوع البحث.

اولا: مفهوم التمكين Empowerment

يدل لفظ التمكين في اللغة العربية على القوة والتقوية والتعزيز ويقال (مكّن من الشيء) بمعنى جعل له عليه سلطانا وقدرة [1] وقد وردت كلمة التمكين في القران الكريم في مواضيع عدية منها : قوله تعالى (انا مكنا له في الارض واتيناه من كل شيء سببا)[2]

ويستند مفهوم التمكين على امتلاك الفرد للقوة ليصبح عنصرا فعالا في مجالات الحياة ، بمعنى امتلاكه القدة على احداث تغيير في طريق اخر قد يكون فردا او جماعة او مجتمعا باكمله او احداث تغيير في عنصر من عناصر الحياه المادية .ويفترض مفهوم التمكين تنمية الذات المشاركة وتطوير قدراتها وامكاناتها وفعالياتها ووجودها ولذلك فان مفهوم التمكين يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم تحقيق الذات او حضورها وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر [3]

ومفهوم التمكين من المفاهيم التنموية الحديثة بل هو جوهر كل تنمية شاع استخدامه بعد صدور تقارير التنمية البشرية خلال العقدين الاخرين ومن تعريفاته انه يعني منح قوه قد تكون قانونية او اضفاء سلطة رسمية على هيئة معنوية او مؤسسية لتسهيل ادائها ويعني كذلك تأهيل المؤسسات وتعزيز دورها عن طريق تامين الوسائل وتوفير الفرص لتحقيق الاهداف التي تنشدها[4]

وعن تمكين المرأة : يعني فتح نوافذ وعي جديد بذاتها وتهيئة المجتمع لخلق تصورات جديدة عن ادوارها بمعنى ان التمكين يمثل عنصرا مهما ف الرؤية الاستراتيجية التي تهدف الى

---

[1] المنجد في اللغو والاعلام ,دار المشرق ,المكتبة الشرقية , بيروت لبنان ,1986 م , ص 771

[2] سورة الكهف , اية : (84)

[3] ياسين , احلام عبد الهادي , البعد البيئي التربوي في برامج تمكين المرأة الريفية (دراسة ميدانية تقويمية في محافظة اللاذقية) جامعة دمشق, كلية التربية , 2009 م, ص9.

[4] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) بالتعاون مع البنك الدولي , معجم مفاهيم التنمية , بيروت , 2004 م, ص36 .

التـأثير الايجـابي فـي منـزلات المـرأة ودورهـا علـى نحـو يحقـق لهـا مسـتوى افضـل مـن المسـاواة وفرصـا اوسـع للاختيـار والتمتـع بـالحقوق الانسـانية وهـذا يعنـي ان مفهـوم التمكـين يتجـاوز المعـاني التقليديـة للتـدريب كمـا يتجـاوز المؤشـرات الفنيـة لاكتسـاب خبـرة معينـة ليصـبح نوعـا مـن اعـادة التنشـئة [5]وعليـة فـان مفهـوم التمكـين يعنـي التركيـز علـى تنميـة قـدرة فهـم الـذات واسـتيعاب حقوقهـا وامـتلاك امكانيـة الحـوار الـدفاعي لهـا علـى نحـو يلهـم المجتمـع كلـة مبـدا احـترام حقـوق البشـر نسـاء ورجالا وفي اية مساحة حياتية من مساحاته [6].

ثانياً: التمكين أحد مكونات التنمية البشرية المستدامة

يقوم التمكين على ثلاثة مظاهر مترابطة هي [7]

اولهـا : مظهـر القـدرة علـى (Power to) وبموجبـه يـتم تمكـين الفـرد مـن المشـاركة بنشـاط فـي صـنع القـرارات الاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسـية والاخـر : مظهـر القـدرة مـع (Power) withوالـذي يتضـمن تمكـين الفـرد مـن تنظـيم نفسـه مـع غيـره مـن اجـل تحقيـق اهـداف مشـتركه وثالثهـا: مظهـر القـدرة فـي (power within) والـذي يتضـمن تمكـين الفـرد مـن ان يصـبح اكثـر وعيا وثقة بالنفس.

اما عن مستويات التمكين : فهناك خمسة مستويات أساسية للتمكين هي [8]

المستوى الأول : الذي يتضمن الخدمات الأساسية المتمثلة بالخدمات التعليمية والصحية ومستوى تامين الحاجات الغذائية ومستوى الدخل المتحقق

المستوى الثاني : يتمثل بسهولة الحصول على الموارد التنموية ووسائل الإنتاج المتوفرة في المجتمع مثل الأرض ، القروض ، العمالة ' والخدمات وممارسة الاعمال كافة لكسب مزيد من الفرص للحصول على النصيب العادل من الموارد المختلفة سواء على مستوى الاسرة او المجتمع.

---

[5] مصطفى , د. عدنان ياسين , المجتمع العراقي وديناميات التغيير , بيت الحكمة , العراق , بغداد , 2011 م, ص 182_184.

[6] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة , التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008, العراق ،بغداد ,2009،ص152,.152ص .11ص152 152 .

[7] ياسين , أحلام عبد الهادي , البعد البيئي التربوي في برامج تمكين المرأة الريفية ,مصدر سابق, ص 39.

[8] هديوه , ندى سليم , عوامل تمكين المرآه في النشاط الاقتصادي والاجتماعي (دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية) , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة دمشق , كلية الاقتصاد , دمشق , 2006 م, ص 224.

المستوى الثالث: يتضمن عملية الادراك والوعي في التمكين ويعني التصدي للمعتقدات والممارسات السابقة مع أسبابها ومشاكلها الناتجة عن النظام الاجتماعي القائم.

المستوى الرابع : يشمل المشاركة في عملية تحديد الاحتياجات تعريف المشكلة تخطيط المشروع الإدارة التنفيذ والمتابعة والتقييم والانضمام الى المجتمع ومشروعاته والمشاركة في صنع القرار.

المستوى الخامس : يضم التحكم ويعني توازن القوى بين المرأة والرجل فلا يهيمن احدهما على الاخر فتبرز الفجوة من عدم المساواة في القوة الاجتماعية والاقتصادية بينهما

ثالثا: تنفيذ التمكين (كيف ينفذ التمكين) ؟

تشير النظريات الحديثة ذات العلاقة الى ان البرامج الخاصة بالضبط الاجتماعي ووسائل توعية الفئات المعنية بالموضوع اجدى وانقع في احداث تغيير السلوكيات عن قوانين الدولة المختلفة مع ضرورة الاخذ بنظر الموضوع وجهات نظرا واراء وخبرات الفئات المتضررة او المهشمة ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني الراعية لهذه الأمور والمهتمة بمثل هذه المواضيع .

وفي هذه الحالة لابد من بناء أنظمة تعزز المشاركة الفعلية العادلة وتقضي على مظاهر الاقصاء والتهميش ومن هذه الأنظمة[9]:

1- ذلك النموذج الذي يركز على الحقوق الفردية ومطاليبها في حالة انتهاك حقوق الفرد ولجوئه الى القضاء .

2- النموذج الذي يعتمد على الضبط والالتزام عبر الحكومة او أي سلطة مستقلة تضع المعايير والأنظمة المطلوبة لتحقيق ولكي يعمل بموجبها الجميع .

3- النموذج الذي يقوم على التدابير الذاتية والطوعية .

4- النموذج المعتمد على فرض العقوبات القضائية اللازمة والضرورية ضد من لا يلتزم بالنظام او يخالفه.

---

[9] إسماعيل , فريدة غلام المتمدن , العدد 1314 في 9/11/ 2005المحور : حقوق المراة ومساواتها الكاملة في المجالات كافة , الشبكة العنكلوتية.

5- النموذج الذي يعتمد على التشجيع المعنوي والمكافأت لمن يلتزم بتطبيق الأنظمة واطاعتها

ولما كان مفهوم التمكين من المكونات الأساسية للتنمية المستدامة فهو يعني : ان يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة كذلك يتطلب تمكينهم من القيام بدورهم هذا عن طريق أسس اوضحها برنامج الأمم المتحدة الانمائـي (UNDP) وهي كالاتي :

1.وجود ديمقراطية سياسية يتمكن الناس عن طريقها بالتأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم

2.وجود حرية اقتصادية بحيث يكون الناس متحررين من القيود والقواعد القانونية المبالغ فيها والتي تعيق نشاطهم الاقتصادي .

3.وجود سلطة لا مركزية بحيث يتمكن كل مواطن من المشاركة في ادارة حياتة الوطنية والمحلية انطلاقا من مكان عمله او سكنة .

4.مشاركة جميع المواطنين ولاسيما المؤسسات غير الحكومية في صنع القرار وتنفيذ خطط التنمية.

رابعاً: انواع تمكين المرأة

من انواع تمكين المرأة الاساسية هي[10]

1-**التمكين الاقتصادي** : ويتم هذا التمكين عن طريق النصيب النسبي لكل من الرجل والمرآه في مختلف الوظائف الادارية والتنظيمية والمهنية والتوزيع النسبي للدخل المكتسب عن طريق السكان النشيطين اقتصاديا من الجنسين والاجور النسبية للإناث بالمقارنة مع الذكور ، مع ضرورة التأكيد على الاهتمام او الاخذ بنظر الاعتبار المرآه الام المتفرغة لتربيه اطفالها وايضا ربه البيت المتفرغة لشؤون بيتها وفهما منهمكان بأعمال البيت و تربيه الاطفال ورعاية الأسرة ولكنهما يعدان بلا عمل خارج منزلهما وهذا ما يؤدي الى حصول التمايز بين المرأة العاملة خارج البيت والاخرى ربة البيت وهو امر مرفوض جميع الاتفاقيات الدولية و منصوص عليها في وثيقه الغاء كافه اشكال التمييز ضد المرآه.

٢- **التمكين الاجتماعي** : ويرى دعاة هذا التمكين ان تمارس المرآه جميع صلاحياتها وقدرتها في سبيل بناء ثقافه اجتماعية تحد مما يطلقون عليه بالسيطرة الذكورية وفي هذا السياق يتم المطالبة بتغيير قوانين

[10] نوار , رانيا , تمكين المرأة . بين التفسيرات الغربية وثقافتنا الاسلامية , في 19امحرم \ 1431 هـ , والمصادف 5 ايناير\ 2010 , موقع على الانترنيت.

الاحوال الشخصية والغاء قوامه الرجل على المرآه، وعدم النظر لدور المرآه في المجتمع على انه لانجاب الاطفال وتربيه الاولاد والاهتمام بشؤون البيت ورعاية الأسرة فقط ،بل لا بد من ان توجد برأيهم الى جانب الرجل لتشاركه وفي كل المجالات وتخوض معه معترك البناء الاجتماعي ، وبغيت نشر هذه الثقافة داخل المجتمع لجأت الحركات النسوية الى بناء مؤسسات واندية ومن ومراكز وتجمعات خاصه بالنساء لإقامه مختلف الفعاليات والمحاضرات والندوات والمؤتمرات والمباحث هذا التمكين بغيه تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء مجتمع متقدم ومستدام.

٣- **التمكين السياسي** :على وفق اراء الداعين لهذا التمكين فانه يقاس بعدد المقاعد البرلمانية المتوافرة او المتاحة للرجال بالمقارنة مع النساء وكذلك مشاركه النساء في منظمات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات ومنظمات وغيرها. وفي اطار هذا التمكين طالب مؤتمر بكين 1995 بتخصيص مقاعد برلمانيه للمرآه في البرلمانيات (الكوتا) و بموجبه لا بد من رفع التمثيل النسائي الى نسبه لا تقل عن (30 %) وقد اتخذت عنه من الدول قرارات متقدمة في هذا المجال .

٤- **التمكين القانوني** : يركز هذا المجال على مجموعه القوانين والتشريعات التي تتعامل مع المرآه على اساس المواطنة القائمة على المساواة ، وكذلك يؤكد على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرآه ، مع الاخذ بنظر الاعتبار بانه لاتزال هناك بعض العوائق التي تعيق تقدم المرأة ومساواتها الكاملة مع الرجل في الحقوق والواجبات في عدد من القوانين ومنها ما يتعلق بقانون الاحوال الشخصية وازاله التحفظات على اتفاقيه القضاء على كافه اشكال التمييز ضد المرآه[11]

5. **التمكين التربوي** : ويركز على اهميه ادخال مفاهيم النوع الاجتماعي ، وعدم التمايز الجنسي في المناهج الدراسية والتوسع في فتح دور الحضانة ورياض الاطفال ، والعمل على سد منافع اميه للإناث ورفع نسبه الاناث في المرحلة الابتدائية الى (90%) وتخفيض نسبه التسرب من المدارس والوقوف على معوقاتها وكل ما يتعلق بإلزامية التعليم الاساسي ومجانيته فضلا عن العمل على تحقيق تكافؤ الفرص.

٦. **التمكين البيئي** : لا بد من مشاركه المرآه للجهات المعنية في بعض برامج حمايه البيئة لرفع مستوى الوعي البيئي واجراء البحوث والدراسات حول العلاقة القائمة بين السكان والبيئة والتنمية ومتابعه تنفيذ كل التشريعات والأنظمة الخاصة بحمايه البيئة فضلا عن الدعوة لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة غير

[11] ياسين , احلام عبد الهادي , البعد البيئي والتربوي في برامج تمكين المرأة الريفية , مصدر سابق , ص 52_54.

الملوثة للبيئة وتوفير الخدمات والمرافق العامة كشبكه الصرف الصحي ومياه الشرب والكهرباء والمساكن وغيرها.

٧. التمكين الصحي : وينطوي هذا البعد على الاهتمام بصحه المرآه والتزامها بتوصيات المؤتمر العالمي للسكان عام 1994 ،و مؤتمر بكين عام 1995، و ضرروه اتخاذ الخطوات الجادة لإنجاز مشروع الصحة الإنجابية والذي يهدف الى توفير خدمات و معلومات انجابيه عالية الجودة ولاسيما في المناطق الريفية والنائية وزياده امكانيه حصول المرآه على الرعاية الصحية والمعلومات والخدمات ذات العلاقة بحيث تكون ملائمه وذات نوعيه جيده.

خامساً: التنمية البشرية المستدامة

1-: مفهوم التنمية Development

قد يتبادر الى الذهن سؤال عن معنى التنمية في اللغة وللإجابة عن هذا التساؤل لابد من العودة الى المعاجم اللغوية فالتنمية بمفهومها اللغوي مشتقه من الفعل (نمـا) فيقال نما الشي نماء ونموا أي زاد وكثر ، ونمى الشيء تنمية بمعناه انماه ، وهكذا وهكذا فان كلمة النمو تستخدم بمعنى الزيادة ، وتاتي كذلك بمعنى[12].وقد أشار رواد علمي الاقتصاد والاجتماع الى الاختلاف القائم بين اصطلاحي النمو والتنمية مشيرين الى ان مصطلح النمو يدل على عملية الزيادة الثابتة او المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة . اما التنمية فتعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال مدة من الزمن . فالزيادة الثابتة في النسبة المئوية للمتعلمين الى مجموع السكان مثلا ، مؤشر من مؤشرات النمو الاجتماعي . اما التنمية فتحدث في التعليم في مرحلة النمو الاجتماعي السريع وخلال مدة ممتدة من الزمن . والنمو يحدث في الاعم الاغلب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي . اما التنمية فتحتاج الى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف الى حالة التقدم والنمو . وهكذا يبدو مما تقدم : ان التنمية تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف صورها واشكالها فتحدث فيها تغييرات كيفية عميقة وشاملة .

وتعني التنمية بالمعنى الحضاري الشامل التغيير الاقتصادي والاجتماعي للإنسان والجماعة والمجتمع والذي يؤدي الى تغيير في العلاقات والانماط السلوكية وتفجير الطاقات والإمكانات وتوظيفيها

[12] مصطفى إبراهيم واخرون , المعجم الوسيط ,الجزء الثاني , الطبعة الثالثة , مكتبة النوري , دمشق 1972 , ص994.

لصالح المجتمع وتقدمة وتبدله ونموه نحو الاحسن [13]وهناك تعريف اخر للتنمية يقول بانها عباره عن جملة الجهود البشرية التي تبذل من اجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع [14]وهي مجموعة من العمليات المترابطة المخططة والموجهة بهدف احداث تغيير مقصود مرغوب فيه لناء مجتمع ووظيفته وفي اتجاهات الافراد نحو انفسهم ونحو مجتمعهم[15] وفي الواقع فان التنمية عملية تغيير وتطوير وانماء لكل جوانب الحياه وتؤدي بالنتيجة الى مولد حضارة جديدة او مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري ،وهذا يعني ان التمية صفة الشمولية لأنها تشمل كل الجوانب المادية والفكرية فالتنمية ثمرة تفاعل مستمر ودائم بين المادة والفكر يؤدي بالنتيجة الى التطوير والابداع في مختلف مجالات الحياه [16]

وقد تبنى المشروع الإنمائي للأمم المتحدة(UNDP) مفهوم التنمية (Development Human) منذ عام 1990 مع صدور التقرير الأول عن التنمية البشرية في العالم وأصبحت التنمية الإنسانية تقاس عن طريق عدد من المؤشرات للدلالة على مستوى التنمية الاجتماعية في بلد ما مثل : نسبة من هم في مراحل التعليم المختلفة ونسبة الحاصلين على خدمات صحية ومياه الشرب مأمونة والمشاركين في النشاط الاقتصادي وتطور المفهوم ليأخذ بالحسبان مستوى تمكين المرأة ودرجة مشاركتها في التنمية وفي مواقع صنع القرار وأصبحت بلدان العالم بحسب هذه المؤشرات تخضع لترتيب معين كما وهناك ادلة لتنمية البشرية[17]

2-مفهوم التنمية البشرية المستدامة

لم يكن الاهتمام بالتنمية وليد العصر الحديث، فقد كان السعي الى الحياة الإنسانية الكريمة هدفا حقيقيا لكل الأنشطة البشرية وكان مثار اهتمام الفلاسفة الأوائل فضلا عن الحياة التي يعيشها الناس ونظريات التنمية محط اهتمام مختلف المدارس على الرغم من تباين مرجعياتها وفلسفاتها واليات اشتغال

---

[13] البياتي , د. علاء الدين جاسم محمد , محو الامية والتنمية ,مجلة العلوم الاجتماعية , مطبعة مؤسسة الثقافة العالمية , بغداد ,العراق ,1980 , ص 185.

[14] شكارة , د.عادل عبد الحسين , نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية , مطبعة دار السلام ,بغداد ,1975 ,ص 665.

[15] الخفاجي , وليد عبد جبر , التنمية البشرية في العراق للمدة من عام (2005-2003).دراسة ميدانية في مدينة بغداد , رسالة ماجستير غير منشوره , جامعة بغداد , كلية الآداب ,قسم علم الاجتماع , 2007 , ص 8_22.

[16] زين , الياس , تنمية القدرة الذاتية للوطن العربي , قضايا عربية , العدد (6) , السنة العاشرة , بيروت , لبنان , 1983 , ص 142.

[17] الناقولا , جهاد ذياب ,الاثار الاسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل , أطروحة في علم الاجتماع غير منشورة , جامعة دمشق , كلية الآداب والعلوم الإنسانية , قسم علم الاجتماع ,2009 , ص 21_22.

النظم التي نظرت في ظلها حول العالم. وعلى هذا فان التنمية تعني بالأساس تنمية الانسان الذي هو رأس المال الحقيقي هدفا وغاية نهائية مطلقة عن طريق توفير واشباع جميع حاجاته المادية واللامادية وتوفير الظروف والأجواء المجتمعية كلها لتحقق له قدرا من الاستمتاع بحقوقه كانسان.

وهكذا أصبحت التنمية البشرية منهجا بديلا لما ساد عبر عقود التنمية التي وضعت الانسان على هامش العملية مقابل وضع الجوانب المادية في المحور، غير ان مفهوم التنمية البشرية بعد ذلك حظي بمكانة مميزة في الفكر التنموي عن طريق برنامج الأمم المتحدة الانمائـي (UNDP) وذلك منذ عمله الرائد بإصدار تقرير التنمية البشرية الاول عـام (1990 م) ودأبه على تطوير المفهوم وأغنائه عبر التقارير الدولية التي واظب على صدورها بما يقارب (600) ستمائـة من التقارير الوطنية والاقليمية التي وسعت من دائرة الحوار حول التنمية البشرية وخلقت تيارا فكريا يجمع مفكرين وباحثين وكتابا من ثقافات ومجتمعات مختلفة ، اجتمعوا على مقولة (التنمية البشرية).

أنّ مفهوم التنمية البشرية على وفق ما جاء به برنامج الامم المتحدة الانمائي لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام 1990 م ، ويقوم على اساس ان التنمية البشرية عملية هادفة الى زيادة الخيارات المتاحة او المتوافرة امام الناس ، فمن حيث المبدأ فان هذه الخيارات ليس لها حدود وتتغير بمرور الوقت ، اما من حيث التطبيق فقد تبين بأنه وعلى جميع المستويات التنمية تتركز الخيارات الاساسية في ثلاثة محاور ، هي : ان يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل ،وان يكتسبوا المعرفة ، وان يحصلوا على الموارد الضرورية لتحققي مستوى حياة كريمة ، وهنا لابد من الاخذ بنظر الاعتبار بأن هذه الخيارات الاساسية اذا لم تكن مكفولة فأن الكثير من الفرص الاخرى ستضل بعيدة المنال .

وقد جاء في تقرير الامم المتحدة الخاص البشرية لسنه (1993 م) تعريفا يشير الى (تنمية الناس من اجل الناس بواسطة الناس) وتنمية الناس معناها استثمار قدرات البشر سواء في التعليم او الصحة او المهارات كي يمكنهم من العمل على نحو منتج واخلاق والتنمية من اجل الناس ومعناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق وعادلا أي اعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها (18)

(18) تقرير التنمية البشرية للعام 1993 م , برنامج الامم المتحدة الانمائي ,مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , لبنان ,ص 3.

وقد ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة (Human Development Sustainable) في بداية الثمانينات كرد فعل على الازمة الدولية وأزمة السوق في قيادتها للعملية التنمية ونتيجة لازمات التنمية المستعصية اذا عكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في نشاطاته على الجوانب البشرية للتنمية مشجعا على بروز رؤية جديدة للتنمية عن طريق التقارير السنوية التي يصدرها برنامج الامم المتحدة الانمائي منذ عام (1990 م)[19]

وراح مفهوم التنمية البشرية المستدامة يستأثر باهتمام علمي وفكري واسع مثل ذلك ماورد في التقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد عام (1981م) حين خصص هذا التقرير بأكمله للحديث عن التنمية المستدامة تحت عنوان (الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة) وعرفت التنمية المستدامة في هذا التقرير على انـها (السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الانسانية مع الاخذ بالحسبان قدرات وامكانيات نظام البيئة الذي يحتضن الحياة) [20]

ولعل التعريف الاكثر شيوعا للتنمية المستدامة (Sustainable Development) والذي تم وضعه عام (1987 م) من اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (The world commission on Environment and Development) (WCED) (لجنة برتند لاند Beundt Land Commission) برئاسة غروهر اليم برنتد لاند (Gro_ Harlem Brundt Land) رئيسة وزراء النرويج السابقة ، يوضح ان التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجة الاجيال الحاضرة من دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية حاجاتها الخاصة.

ولتحقيق التنمية المستدامة يتطلب الامر مجموعة من الانظمة الثابتة في واقع الحياة الانسانية منها كالاتي[21]

1. نظام اجتماعي يقدم الحلول للتنمية غير المتناغمة ويقدم المقترحات الممكنة لديمومة وتصعيد فعاليات المشاركة للنوع الاجتماعي (الجندر).

---

[19] نعمة , نغم حسين , ادارة المعرفة وادوارها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة مجلة دراسات اقتصادية , بغداد , بيت الحكمة , العدد (23) , سنة 2010 م , ص 87.

[20] C.A Tisdell." Sustainable Development Different perspectives world Development , vd, NO ,1988,p.p.373_384

[21] مصطفى د . عدنان ياسين ,التنمية البشرية المستدامة بين ايديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب , رؤية سوسيولوجية , كتاب ودراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي , طباعه الاولى ,المطبعة العالمية , بغداد , 2000 م , ص 233.

2. نظام سياسي يؤمن المشاركة الفاعلة للمواطنين رجالا ونساء في مختلف مستويات الحياة والفعاليات الادارية والاجتماعية وفي عملية صنع القرار.
3. نظام اقتصادي له قدرته على احداث فوائض انتاجية على اساس اعتماد الذاتي والاستدامة.
4. نظام انتاجي واداري ودولي تراعي فيه الانماط المستدامة للتجارة والتمويل ، فندرة المصادر في تلبية الحاجات البشرية هي اساس المشكلة الاقتصادية لان زيادة الانتاجية وترشيد استعمال المصادر المحدودة هي في صلب التنمية البشرية من دون رفع هذا الهدف او البعد الى مراتب أعلى من الاعتبارات الانسانية الاخرى فزيادة الانتاجية تبقى في النهاية وسيلة على الرغم من اهميتها .

3-: سمات التنمية المستدامة

يرى ذوي الاختصاص ان هناك اربع سمات مميزة للتنمية المستدامة هي[22].

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام ، لكونها اشد تدخلا واكثر تعقيدا لاسيما ما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية .
- التنمية المستدامة وجهتها اساسا لتلبية احتياجات اكثر الشرائح فقرا وتهميشا في المجتمع وتسعى الى الحد منها في العالم.
- التنمية المستدامة لها بعد نوعي يرتبط بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والابقاء على الخصائص الحضارية للمجتمعات.
- لا يمكن فصل عناصر التنمية المستدامة او قياس مؤشراتها، وذلك لشدة تداخل ابعادها الكمية والنوعي.

4: مكونات التنمية البشرية المستدامة.

أنّ مكونات التنمية البشرية المستدامة والتي تعد بمثابة معايير لسياسات واهداف لابد من تحقيقها فأنها تقوم على اساس اعطائها المضمون الملموس على الصعيد العالمي فضلا عن اعطائها مضمونها الخاص المعبر عن ظروف كل بلد ومجتمع ، وهي تتكون من العناصر الاتية [23] (الانصاف ، الانتاجية ، الاستدامة ، التمكين) .

- **الانصاف**

وهو بديل عن مصطلحي المساواة والعدالة ويركز على تكافؤ الفرص وعلى الوسائل والمدخل وليس على النتائج والمخرجات ، كما يلتزم بمبدأ تحميل الفرد مسؤولية الافادة منها ، وذلك كي لا يكون المفهوم

---

[22] المطيري , نبراس عدنان , المرأة والتربية المستدامة في ضوء مقررات مؤتمر بكين عام 1995، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، 2005, . , ص 34.

متعارضا مع الميل السائد نحو تقليص دور الدولة بوصفه مسؤولا شبه حصري عن تأمين الحاجات الضرورية الاساسية وتأمين العدالة .

- **الانتاجية**

وتقوم على وفق النظرة الجدية التي تتميز باقتناعها بأن التوزيع العادل للموارد العامة والخاصة من شأنه ان يعزز فرص النمو الاقتصادي وان مفهوم التنمية المستدامة يركز على زيادة النمو والانتاجية بالتلازم مع تحقيق التنمية البشرية .

- **الاستدامة**

وتعني ان تكون التنمية عملية شاملة وقابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وبيئية .

- **التمكين**

ويعني ان ينظر مفهوم التنمية البشرية المستدامة الى الناس بوصفهم فاعلين في عملية التغيير الاجتماعي ويسوا مجرد مستفيدين يتلقون النتائج من دون مشاركة نشيطة كما ويعني ان يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة .

5- معوقات التنمية المستدامة

تعني التنمية المستدامة (Sustainable Development) التركة التي ستورثها للأجيال المقبلة مع التأكيد على حقوق الانسان، وتحسين نوعية الحياة التي يجب ان تكون دائمة، غير ان هناك بعض المعيقات التي تواجه البلدان النامية ومنها البلدان العربية التي تحاول ان تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة ومن ابرز هذه المعيقات :الحروب والاحتلال والنزاعات المسلحة، غياب الديمقراطية ، تهميش دور المرأة ، الفقر ، التضخم السكاني غير الرشيد ، مستوى التعلم والثقافة

- **الحروب والاحتلال والنزاعات المسلحة**

أنّ رفاهية الانسان وكرامته تمثل ارقى ما تطلعت الية الامم في كل زمان ومكان ، لذلك فان اهم مكسب للسلام والامان هو تجنب النزاعات المسلحة كذلك فان تحليل التأثير الى خسائر مادية وبشرية جمه ، لاسيما الكوادر المؤهلة والمدربة وعملية اعادة اعمار البنى التحتية والتجهيزات المختلفة. وعلى نفس السياق فأن الحروب تفرض اولوية تخصيص الموارد لأغراض الدفاع ،فهي غالبا ما تكون على حساب التنمية بكل جوانبها الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية ومن ثم تخل في المحصلة النهائية بمرتكزات الامن بمفهومه الشامل ، فضلا عن ذلك فأن السلام والامان يؤدي بالتأكيد الى اثار ايجابية طويلة الامد

على مختلف مرافق الدولة وبخلاف ذلك فأن انعكاسات خطيرة وتأثيرات سلبية لابد من ان تصيب قدرة الدولة على تنفيذ خطط التنمية المستدامة[23]

- **غياب الديمقراطية**

لاشك ان الديمقراطية شرط اساسي لعملية المشاركة التي تعد الركيزة الاساسية للتنمية المستدامة ، ولذلك فأن قضية المشاركة بجانبيها الجزئي والكلي ولجميع فئات المجتمع تواجه عقبات كثيرة ولاسيما في المجتمع العربي ، فبعضها قانوني وبعضها سياسي والبعض الاخر اجتماعي وثقافي ، تكاد تختلف في معظم النظم الحاكمة التي تكرس الاتجاهات المؤثرة على مستوى الحكم والتي تؤدي في الغالب الى تجميد قوى يمكن ان تكون فاعلة ومؤثرة اجتماعيا وحضاريا لو اعطيت الفرصة للتعبير عن بعض من حرية الفكر، غير ان هذه النظم تحاول فرض ادارتها لإدامة فرص استمرار حكمها ومحاولة عرقلة شيوع الديمقراطية بأتباع مختلف الاساليب للحيلولة من دون المساس بركائزها الاساسية او السعي الى تغييرها سواء باستخدام مختلف وسائل القمع المادية والمعنوية او استخدام اساليب الترغيب والترهيب بتسخير وسائل الاعلام المتعددة والمتنوعة بالدعاية وللأسس التي تستند عليها والشكل الذي تقدمه فضلا عن محاولة تشويه ومحاربة الافكار والاشكال المناقضة او المغايرة لتوجهات وسياسات هذه الانظمة[24].

- **تهميش دور المرأة**

ان الوضع المتدني للمرأة وحرمانها من المشاركة الفعالة في عملية التنمية والتمييز ضدها يشكل عائقا امام تحقيق التنمية المستدامة ، وقد اقرت بهذا الواقع معظم الحكومات والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ولاسيما في البلدان النامية ،اذ ان القيم الثقافية لأن مجتمع هي المحددة لدور المرأة ومكانتها ، ويحصل هذا عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التي تحدث نوعا من التمايز والفروقات بين الرجال والنساء وبالشكل الذي يؤدي الى تحديد الوظائف والمجالات المختلفة سواء كانت فكرية او اجتماعية او سياسية او اقتصادية ، فما تزال العادات والتقاليد والاعراف تضع القيود الكثيرة على اسهام المرأة خارج المنزل، ومن اجل هذا لا يزال يطبق بحق المرأة الكثير من اشكال العزل المكاني والاجتماعي بوصفها حاملة لشرف العائلة ومن ثم تحجيما لدورها ولوجودها الانساني .

---

[23] الاسكوا, اثار السلام والامن على التنمية المستدامة في منظمة الاسكوا الامم المتحدة , نيويورك , 2002 , ص 8.

[24] ناصر ,خالد ,ازمة الديمقراطية في الوطن العربي , كتاب الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي , مركز دراسات الوطن العربي , بيروت , لبنان , 1998, ص 84.

- **الفقر**

يعرف الفقر بعدم قدرة الشخص على تحصيل الحد الادنى من متطلبات الحياة الاساسية والتي تبقيه على قيد الحياة وتحفظ كرامته الانسانية وتحقق قدرته علي العمل في تلبية حاجاته الضرورية بصورة مقبولة [25]اما مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية فأنه يعني الحرمان من خيارات وفرص العيش لحياة مقبولة . فهو في مفهومه هذا قد يعني العيش حياة طويلة يتمتع بها الفرد بالصحة والقدرة على الابداع والتمتع بالمستوى المعيشي اللائق وبالحرية واحترام الذات واحترام الاخرين[26].

- **التضخم السكاني غير الرشيد**

ان سرعة نمو السكان في اغلب البلدان النامية وما ينجم عنها من مجاعات وامراض وفقر قد نبه الديمغرافيون والاقتصاديون وعلماء الاجتماع ومنظمات الصحة العالمية والمحلية الى خطر هذا التزايد السكاني وتأثيره على اقتصاديات تلك البلدان مما حدا بالحكومات الى تطوير سياساتها باتخاذ المقبلة بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك بهدف تحسين نوعية الحياة وانسجاما مع الموارد المتاحة للدولة ،ومن هذا الاجراءات سن القوانين وتشريع انظمة واستحداث برامج تهدف الى محاولة التأثير في عوامل التغيير السكاني الثلاثة وهي المواليد والوفيات والهجرة[27].

- **مستوى التعليم والثقافة**

التعليم حق من حقوق الانسان كما انه الوسيلة الفعالة والعملية لانطلاق الفئات المهشمة من اطار الفقر والجهل للمساهمة في اطار الحياة الوظيفية ، فقد اكد المخططون والباحثون على ضرورة عد التربية جزءا اساسيا في البرامج التنموية نظرا لما توفره من رأس مال بشري او عنصر انساني للعمليات الانتاجية مع تزويد القوى العاملة بالمؤهلات الضرورية للنشاط الانتاجي حاضرا او مستقبلا . ولاسيما وان عالم اليوم يواجه مهمتين عاجلتين هما : التزايد السكاني المتسارع وضرورة توفير الغذاء الكافي للشعوب، والاخر مكافحة الامية لتزايد عدد الاميين في العالم . فالتعليم يوجه التفكير نحو الاحساس الديمقراطي بحيث يصبح الفرد اكثر ادراكا وتفهما لتوجيهات الافكار المتعددة و المتنوعة المحيطة به وهو يخلق الاهلية لدى الشخص ليكون رايه الشخصي حول الكثير من المشكلات والقضايا التي يواجهها ،ليس فقط

---

[25] باقر , محمد حسين , قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا , نيويورك , 1996 م , ص1

[26]UNDP ,HDR ,New York ,Oxford University Press, P.5.

[27] علي , د. يونس حمادي ,مبادئ علم الديمغرافية , مطابع جامعة الموصل , 1985 , ص 135.

في مجال حياته الشخصية وانما في نطاق المجتمع ككل ايضا ، لذا فأن مسألة التمكين ضرورية في هذا المجال لكونه موضوعا جوهريا للتغيير ومحدثا له .

سادساً: واقع مشاركة المرأة العراقية في العملية التنموية : رؤية تاريخية.

حظيت المرأة العراقية منذ أقدم العصور لمكانة رفيعة فهي جزء من شعب صنع عدة حضارات مثل بابل وسومر وأكد وأشور وغيرها ، أضاء نورها أرض المعمورة وأنار قلوب وعقول الانسانية . فقد أولى العراق القديم المرأة الاهتمام الكبير ، منذ ان عرفت الانسانية أولى تشريعاتها وقوانينها ، حيث انه وفر لها حماية قانونية تجسدت في عهد حمورابي للمدة ما بين (1792_50 ق.م) وشريعته التي تسعى الى تقديم العدالة للناس ومن ضمنهم المرأة من خلال تأكيد شخصيتها القانونية الكاملة سواء من الناحية المادية والانسانية ، فضلا عن أشغالها للمناصب القيادية[28]. بيد ان المجتمع العراقي مر بظروف تأثر بها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا ' وبما ان المرأة عضو في هذا المجتمع حيث انها تمثل نصف سكانه تقريبا ، فقد تأثرت بدورها بهذه النواحي مما انعكس على مكانتها في المجتمع وعلى ادوارها التي تقوم بها سواء داخل البيت او خارجه . ولن نرجع كثيرا الى التاريخ البعيد او الوسيط للتعرف على ما كانت عليه المرأة العراقية في المجتمع ، ولعل بدايات القرن العشرين يمكن ان تكون بداية معقولة لتاريخ العراق الحديث لاعتبارات كثيرة يسوقها عادة المؤرخون مثل الانفتاح على العالم الخارجي والتأثر بالتيارات الاجتماعية الحديثة والوافدة عن طريق وسائل الاعلام المتنوعة فضلا عن تأثير عوامل التقدم والعلمي والثقافي والتقني وفاعليتها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية واتساع نطاق التعليم مضافا لذلك تغيير المفاهيم نسبيا وتنوع متطلبات الحياة العصرية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة حينذاك. ألا ان العراق والمنطقة برمتها كانوا وقتها والفترات التي سبقتها غارقين في ظلمات أربعة قرون تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية التي فرضت نفسها على حياة الناس ولاسيما النساء منهم، حيث كانت المرأة تعيش في ظلام الجهل والتخلف ، تابعة للرجل يحق له ان يتصرف بها كيفما يشاء ومتى شاء ، ويصل ذلك الى حد القتل الذي لا يحاكم علية الا وفق بنود مخففة من القانون ، كذلك كانت المرأة تباع وتشترى ويفتدى بها ديَة عن المقتول ، واعُتبرت قاصرة وولي امرها يجب ان يكون رجلا حتى لو كان حفيدها ، وايضا كان ينظر لها كونها مخلوقاً ضعيفاً خلق للبيت ولأنجاب الاطفال وتربيتهم والقيام بدور الزوجة والام فقط ، فلا رأي لها في الزواج ولا حرية لها في العمل مع الرجل ، كما وحرمت من فرص التعليم والتثقيف ،

[28] العباس , خليل ابراهيم , شريعة حمورابي , دار عمار للنشر , عمان 1998 , ص 194.

وترتدي الحجاب الذي يمثل الحشمة والوقار ولا تخرج من دارها الا باستئذان ولي امرها واذا خرجت فإنما تخرج بصحبة الاهل او الاقارب ، وتختلف هذه التقاليد بين النساء تبعا لمحيط سكنهن وبيئتهن ، فالمرأة الريفية كانت تتمتع بنوع من الحرية التي لا تملكها المرأة في المدن كاشتراكها مع الرجل في اعمال الحقل او الرعي او البناء ، ف حين كانت المرأة في المدينة رهينة البيت ، ولكن تبقى حالة واحدة هي تبعية ال مرأة للرجل فهو المسيطر وعلى المرأة طاعته ، لا راي لها في تقرير مصيرها ولا قيمة لها كإنسانه ، وترضى بذلك لأنها تعده قدرها كما كان قدر امها وجدتها[29].

كل هذا اثر سلبيا على دور المرأة ومكانتها في المجتمع ، وهذا بلا شك يعكس ما للواقع الاجتماعي من اثر كبير على السلوك الاجتماعي للأفراد ، وهنا تشهد بما تقوله الباحثة سيمون دي بوفوار بهذا الخصوص (أن ضعف المرأة لا يعود الى أسباب فطرية في طبيعتها وانما يعود الى حالتها العامة التي يفرضها المجتمع عليها منذ حداثتها وحتى اواخر ايامها)[30]

وشهد المجتمع العراق تغييرات مهمة حول مكانة المرأة وادوارها المختلفة خلال العقود الاخيرة من القرن العشرين تمثلت في وصفها شريكا في بناء المجتمع عن طريق جوانب وقضايا متعددة منها اختيارها لمناصب استراتيجية مثل القضاة . وفي عام 1969 م تولت د. سعاد خليل اسماعيل منصب وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، كما ومارست المرأة العراقية من الناحية العملية حق الانتخاب للمجالس النيابية وكان ذلك عام 1980 م ، والسعي لتدعيم ممارسة المرأة لعملية اتخاذ القرار وتشجيع النساء على المشاركة في عملية صنع القرار وتوسيع اشغال النساء للمواقع القيادية .

على الرغم مما تقدم والتوسع الكبير في مشاركه المرآه على كافه المستويات غير ان النهج الذي اتبعه النظام السياسي القائم في ذلك الوقت من حيث مركزيه القرارات والتخطيط فضلا عن تسيس مختلف قطاعات المجتمع ومثال وميادينه ومن ثم تسييس قضيه المرآه ودعوتها المساء والتحرر، وما تعرض له العراق ومجتمعه من حروب طاحنه تمثلت الحرب العراقية– الإيرانية ولمده ثمان سنوات من (1980 8/8 _1988 م) ، وتلتها الحرب الخليجية بين العراق والكويت عام(1991) واعقبها حصار فرض على العراق شمل جميع مرافق الحياه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخ ..... وما رافق ذلك من

---

[29] الدربندي , عبد الرحمن سليمان , دراسات عن المرأة العراقية المعاصرة , الجزء الاول , مطبعة دار البصري بغداد , 1968 , ص 12_16 .

[30] دي بوفوار , سيمون , الجنس الاخر , ترجمة مجموعة من الاساتذة الجامعيين , المكتبة الاهلية , بيروت 1964 , ص308

عسكرة المجتمع. كل هذا ادى الى التراجع في جميع مؤشرات التقدم والتطور وانتهت بالاحتلال الامريكي للعراق في 2003/4/9 ان وقع هذه الهزات كان كبيرا على الشعب العراقي ولا سيما المرآه العراقية التي فقدت الكثير من المكاسب التي حققتها لتعزيز مكانتها وتمكينها من المشاركة الفعالة في حياه المجتمع ومن ثم تطوير الحركة النسوية في العراق.

ونتوصل الى ان المرآه العراقية على الرغم من انجازاتها المهمة عبر التاريخ البعيد والقريب كانت ضحية الحروب والنزاعات والحصار الاقتصادي ايضا ، فضلا عن الازمات الاخرى التي شهدها العراق والتي انعكست عليها ومن ثم اصبح العبء عليها مضاعفا، ولهذا فان مؤشرات التراجع بدت واضحه على اوجه حياتها المختلفة سواء في المجال التعليمي والصحي ،كما تراجع دخل الاسرة وازداد عدد الاسر التي تعينها نساء ، و اذا تناولنا موقع المرآه و صناعه القرار واتخاذه نجد انها مازالت من دون مستوى الطموح قد يصح ان للمرآه حضور في مجالس الشعب والبرلمان [*] او في بعض المواقع القيادية غير انه حضور شكلي في الغالب ، فالمرآه فيها تتلقي الاوامر من دون ان تتاح لها فرصه الرفض او الاحتجاج وكان مكانة المرآه فيها لا تختلف عن مكانتها في اسرتها .

ولقد واجهت المرآه العراقية مآسي التهجير والصراعات العرقية والتمييز الثقافي وكانت ضحية الحروب والحصار، ومع ذلك فان الصورة النمطية التقليدية عنها لم تتغير كثيرا ، اذ ان نمط التنشئة السائد في الأسرة العراقية يعزز التمييز ضد المرآه او تبرره الثقافة السائدة .

ومما تقدم ان مسيره المجتمع العراقي لم تتوقف على الرغم من الحروب والنزاعات العسكرية و التطاحن ثم الحصار بكل ابعاده ، كل ذلك ادى الى تراجع معدلات التنمية وجعل المرآه احد اهم الضحايا ، ثم جاءت الحرب الأخيرة التي ادت الى الاحتلال الامريكي للعراق في(2003 م) لتؤدي الى نشوء مشكلات جديده و تفتح في الوقت نفسه ابواب آفاق جديده من خلال ظهور عده منظمات نسوية وعده مرجعيات تفسر وتحلل قضايا المرآه وعدة مخططات واقتراحات لتطوير اوضاع العراق ويمكن وصف هذا دليل عافيه ما دام التنوع في اطار الوحدة قائما لدعم قضايا المرآه ، والحرص على ان تأخذ مكانتها المشروعة وان تسهم في حركه المجتمع واعاده بناءه نحو التقدم .

---

[*] ينُظر : تشريعات مجلس النواب العراقي والنظام الداخلي مجلس النواب العراقي الذي تم التصويت عليه في 14\6\2006 م , منشورات الدائرة الاعلامية في مجلس النواب , نيسان \2008 م , المادة (107) , لجنة المرأة والاسرة والطفولة ,43,جمهورية العراق مجلس النواب .

كما انه تمكين المرآه يعني طاقاتها وتشجيعها على نبذ القيم والمعايير القديمة التي تكبلها وتعيق انطلاقها ، وذلك عن طريق رفع مستواها من الناحية التعليمية واتاحه الفرص لها للعمل في المجالات المختلفة وتزويدها بالتعليم والتدريب المهني اللازم ،لذلك والعمل على مواجهه المعوقات التي تحول من دون مشاركتها الفعالة في التنمية والحد منها[31] ونظرا لأهمية مفهوم التمكين المرآه بوصفه عنصرا حيويا لا يمكن تجاهله في عمليه التنمية، فقد اكد تقرير التنمية البشرية لعام 1995 م، على تلك الاهمية ، لأنه الطريق المؤكد للربط بين النمو والتنمية فيما لو استطاعت المرآه ممارسه خياراتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث يصبح الاحتمال كبيرا في ان يكون النمو قويا و ديمقراطيا وقائما على المشاركة وقابلاً للدوام والاستمرارية [32].

وتستلزم عمليه تمكين النساء زيادة وعيهن عن طريق توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية حتى يتمكن من المشاركة في صنع القرارات او اتخاذها والتحكم بالموارد التي تعيينهن [33]وهكذا تتطلب العلاقة بين تمكين المرآه والتنمية بادئ ذي بدء التحرر من التمييزات الجنوسية النمطية ، كما تتطلب تحقيق العدالة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وتمكين المرآه من فرص حصولها على الخدمات الاساسية ، ومن تحقيق كامل امكاناتها وتعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة في تقرير السياسات ووصولها الى مواقع العمل والانتاج و اتخاذ القرار.

سابعاً: تجربة المرأة العراقية في التنمية والتمكين بعد عام 2003.

أنّ الاهداف الأساسية لتمكين المرآه تقوم على اساس تحسين وضعها وتمكينها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وقانونيا وبيئيا وتربويا و توفير الخدمات الاستشارية لبناء القدرات البشرية والمؤسسية للأليات الوطنية المعنية بالمرآه والمنظمات غير الحكومية والدعوة الى اتباع نهج يقوم على الحق في التنمية لتمكين المرآه والنهوض بها من اجل القضاء على جميع اشكال التمييز ضدها وتقليص اختلالات بين الجنسين وادماج منظور النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج ومشاريع تنموية بوصفه اداه لتحقيق المساواة بين الجنسين، فضلا عن السعي للوصول المرآه الى المشاركة الحقيقية في صنع القرار ابتداء من الأسرة حتى اعلى مراكز صنع القرار في الدولة ومرورا بمؤسسات المجتمع المحلي.

---

[31] صندوق الامم المتحدة للسكان , المرأة والرجل في زمن متغير , (حالة سكان العالم) , (2000 م) ص 47.

[32] البرنامج الانمائي للأمم المتحدة , تقرير التنمية البشرية لعام 1995 م , دار العلم العربي للطباعة , القاهرة مصر , (1995 م) , ص 123 .

[33] اليونيفيم , التنمية والتنوع الاجتماعي , الوحدة الثالثة , مكتب غرب أسيا , الاردن , 2001 م , ص 12.

وهكذا يتبين بالأدلة القاطعة حقيقه تفاقم التدهور الحاصل في مختلف الاوضاع التي يعيشها العراق في السابق و حتى الوقت الحاضر و لولا الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق لأصبح الان في مصاف الدول عالية المستوى سواء في دليل التنمية البشرية (HDI) و في دليل التنمية البشرية المرتبطة بنوع الجنس (GDI) علما بان التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في عام(2008 م) يشير الى ان قيمه دليل التنمية البشرية للعراق (HDI) استنادا الى بيانات عام (2007 م) تبلغ (623،0) وهو بذلك يقع في ضمن الفئه الدنيا من البلدان ذات مستوى التنمية البشرية المتوسطة ، و بذلك فان العراق احتل عام (2007 م) ، المرتبة(128) في الترتيب العالمي متراجعا من المرتبة(96) عام (1990) ان المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق يعاد فيها هيكله الأنظمة والقوانين لأجل منح فرصه تاريخيه لتصحيح العوائق المؤسسية على طريق تحقيق المساواة ، لا سيما وان مسيرته للتنمية البشرية والتمكين تواجه تحديات تحول من دون تحقيقها والوصول الى غايتها الاساس ومن هذه التحديات : التركة الثقيلة التي خلفتها عقود من التاريخ المضطرب بالحروب والعقوبات واستبداد السلطة و عسكرة المجتمع و كلها فاقمت مع تدهور اوضاع التنمية وتراجع حاد في مؤشراتها فضلا عن تقويض اسس النمو المستدام والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

أنّ القطيعة التاريخية التي حملتها المرحلة الانتقالية في العراق تؤشر التحول العميق في البنى والمؤسسات والقيم نحو تبني اسس جديده في الاقتصاد والسياسة وفرضت هذه المرحلة تحديات اضافيه للتنمية البشرية بما رافقها من احداث جسام القت بظلالها على الاستقرار السياسي والتعايش المجتمعي ، ويبدو ان الا من هو الاخر له دوره في المرحلة الانتقالية فقد بات الناس في قلق دائم على امنهم واستقرارهم فتجسد في الاثار السلبية الأتية : انتهاك الحق في الحياه ضياع خيار اكتساب المعرفة، ضياع خيار العيش الكريم و اخيرا مصادرة خيار المشاركة [34].

أنّ المرحلة الانتقالية في العراق مثلما تستدعي وعي الدولة لمهامها وبكفاءة فأنها تستدعي ايضا تمكين الناس ووعيهم بأدوارهم وبناء قدراتهم هم من اجل اداره حياتهم بحريه ، و بمقدار ما يتمكنون من التأثير عن طريق مؤسساتهم المختلفة والأليات الديمقراطية للانتقال الى دولة ومجتمع ديمقراطيين . لقد دفع العراقيون ثمناً باهظاً للوصول الى هذه المرحلة ، وهذا يمكن ان يؤدي الى بناء نظام ديمقراطي يضمن الحقوق والحريات وبناء اقتصاد مستدام يوفر الفرصة للجميع بعدالة وانصاف ، ذلك ان الفرد هو

[34] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة ، مصدر سابق, ص20.

هدف التنمية ووسيلتها ولتحقيق هذا ليس لأنه هدفها والمستفيد منها فقط بل ان الايمان بفلسفتها يعني قبوله لها ومن ثم قبول المجتمع لهذه الفلسفة ونتائجها فيتحول الى مشارك فاعل في صناعتها [35].

ثامناً: دور الامم المتحدة وتمكين المرأة.

لقد كان لاهتمام الامم المتحدة لقضايا المرآه وتنميتها وتمكينها في الدول النامية الاثر الكبير في تحسين وضع النساء ، لأنها اعلنت المدة من (1976 _ 1985)عقداً دولياً لتنمية المرآه ايماننا من الامم المتحدة بان دور المرآه يجب ان ينال مزيداً من الاهتمام والرعاية والجهد من اجل مشاركتها الفعالة في انشطة قوة منتجة و مواطنة تقع عليها مسؤوليه مشتركة وتطويره ورفع مستوى معيشتها على قدم المساواة مع الرجل، وقد سبق هذا العقد ان اعلنت الامم المتحدة عام (1975 م) ،دوليا للمرآه وعقد في ذلك العام المؤتمر العالمي الاول للمرآه في المكسيك وشهد عام (1980 م) ،انعقاد المؤتمر الثاني للمرآه في كوبنهاجن وفي عام(1985) عقد المؤتمر العالمي الثالث للمرأة في نيروبي والذي تم الاعلان فيه عن الاستراتيجية الاستشرافية للمرآه لـعام (2000 م).[36] وعلى ضوء ذلك اضحت قضية المرآه مرتبطة بالتنمية ، فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من المواثيق الدولية والاتفاقيات ذات العلاقة ومنها تبنيها اتفاقيه القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرآه (اتفاقية سيداو :(CEDAW) Convvention on the Elimination of all forms of Discrimination Against Woman) ، في عام (1979م) وبدا تنفيذها عام (1981 م) ،وبلغ عدد الدول المنظمة اليها (165) دوله لغايه (1999م)، وكذلك انضمت الى هذه الاتفاقية (12) دولة عربية فقط من بين الدول العربية(22) في جامعه الدول العربية وهي الاردن ،الجزائر، جزر القمر ،العراق، والكويت ،والمغرب، تونس ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، اليمن ، جيبوتي [37]. وهنا لا بد من الإشارة الى ان مشاركه المرآه في عمليه التنمية في الدول الغربية ترجع الى اواخر القرن التاسع عشر مع ونضوج الثورة الصناعية ، وفي ظروف الحربين العالميتين الاولى(1918 م) والثانية(1939 م) ازدادت نسبة مساهمة النساء في قوه العمل بسبب

---

[35] المصدر نفسه، ص 19_20.

[36] بشابشة , عبير طايل فرحان , درجة ممارسة المرأة القيادية للمهارات الابداعية في عملها , الطبعة الاولى دار الحامد للنشر والتوزيع , الاردن , عمان , (2008 م) , ص 15 .

[37] اليونيفيم واليونيسيف , اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة , عمان , اليونيفيم (المكتب الاقليمي للدول العربية) واليونيسيف (المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا). 2002 م

تجنيد الرجال ومشاركتهم في ميادين الحرب والقتال، وعموما فان مساهمة المرآه في التنمية تختلف من بلد الى اخر باختلاف الظروف البيئية ودرجه التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل بلد .أعقب كل ذلك تطور في الفكر التنموي عن طريق منهج التنمية البشرية المتضمن الجمع بين انتاج السلع وتوزيعها وزياده قدرات الناس واستخدامها اذا اعتمدت مقوله (الانسان صانع التنمية) بمعنى ان هدف التنمية البشرية هو توسيع الخيارات البشرية عن طريق ثلاثة مكونات اساسيه هي: المساواة في الفرص المتاحة لجميع الناس في المجتمع رجالا ونساءً ، واستدامة هذه الفرص المتكافئة من الجيل الحاضر الى الاجيال اللاحقة ، تم تمكين الناس كي يشتركوا في عملية التنمية ويستفيدوا منها.

وبحلول عام (1995م) توجه الاهتمام العالمي نحو موضوع المرآه لتحقيق مساواتها مع الرجل و تقليص الفجوة القائمة بينهما من حيث تكافؤ الفرص في مجالات الحياه كافة ،فعقد المؤتمر العالمي الرابع للمرآه في بكين عام(1999م) بهدف النهوض بواقع المرآه وتمكينها وجاء في منهاج عمله بان هذه المسالة مرتبطة بحقوق الانسان وشروط العدالة الاجتماعية وفي نفس السنة(1995م) قدم تقرير التنمية البشرية فكرة مقياس تمكين المرآه لقياس مدى مساهمة المرآه في المجتمع طريق مؤشر الدخل وحصة المرآه في المراكز المهنية والتقنية وكذلك حصتها في مقاعد مجلس الشعب او البرلمانيات وقد اظهرت تلك البيانات انه ترتيب العالم العربي اقل من اي منطقة اخرى في العالم ، فيما عدا افريقيا جنوب الصحراء فقط فقد حصلت المنطقة على الاقل نسبه لمشاركة المرآه في العمل وادنى معدل للتمثيل البرلماني مما خفض من ترتيبها بشكل كبير.

وهكذا على الرغم من التطور الملموس في شؤون المرآه العربية فما يزال الطريق امامها طويلا، ففي اشارة الى تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام(2002 م) تبين : ان العالم العربي يحرم نفسه من ابداعات و انتاجيات نصف مواطنية ، فضلا عن ذلك تواجد مجالات ما تزال تعاني تهميش المرآه فيها لا بد من اخذها بنظر الاعتبار بضرورة اصلاحها على وفق اطر قانونية وإجرائية لمنع التمييز ضد النساء مع التأكيد على تصديق اتفاقيه القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرآه(CEDAW) دعاء التقرير كذلك الى القضاء على التفاوت حسب النوع الاجتماعي من حيث الالتحاق بجميع انواع التعليم وبرامج التأهيل المهني ومكافحه ارتفاع نسبه بطاله النساء ، وتحجيم التمييز ضد المرآه في سوق العمل بما في ذلك منع النساء منع النساء من دخول مجالات محدده في مجال صناعة القرار.

وعلى ذات السياق تشير البيانات الى ان العامل الحاسم في تغيير وضعية المرآه يكمن في التغيرات الجوهرية التي يجب ان تتناول البنية التحتية للمجتمع العربي بمكوناته المعاصرة والقديمة ، اذ تضم بعضها مورثات ثقافية لمفاهيم زائفه مغروسة في المجتمع تخص المرآه مع ضرورة مناقشه الهموم التي تثيرها مسالة المرآه والتنمية سواء على المستوى العربي او على المستوى العالمي عن طريق فتح باب الحوار[38].

وهنا لا بد من ان تشير الى ظهور منظمة الامم المتحدة للنساء (UN Woman) اذ سمحت الامم المتحدة في الاول من يناير/ 2011م ، ببدء العمل الرسمي لمنظمة الامم المتحدة من النساء ، وهي المنظمة المكرسة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرآه وسوف تعزز هذه الهيئة الجديدة والطموحة جهود الامم المتحدة الرامية الى النهوض بمستوى المساواة بين الجنسين وعدة بتسريع وتيرة التقدم في تحقيق انجاز في حقوق المرآه في جميع انحاء العالم، وقد انبثقت هذه الهيئة على اثر اتفاق الدول الاعضاء في الامم المتحدة و بدعم قوي من الحركة النسائية العالمية . بانه يتعين بذل المزيد من الجهود لتمكين المرآه من المطالبة بالمساواة في الحقوق والفرص، وقد انشات هيئة الامم المتحدة للنساء بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في يوليو/ 2010 م ، واصبحت تعمل بكامل طاقتها في الاول من يناير/ 2011م، والهيئة مبنية على دمج اربعة برامج للأمم المتحددة وهي :

1.اداره النهوض بالمرآه (DAW) .

2. معهد الامم المتحدة الدولي للبحوث والتدريب للنهوض بالمرآه (INSTRAW).

3. مكتب المستشار الخاص المعني بقضايا الجندر والنهوض بالمرآه (OSAGI)

4. صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرآه (UNIFEM).

وقد صرحت المديرة التنفيذية لهذه الهيئة (ميشيل اشليه). وهذا هو الزمن الواعد فلدينا فرصة تاريخية لتسريع الانجازات التي ناضل من اجلها لسنوات عديده قادة المساواة بين الجنسين وعليه فان المساواة بين الجنسين حق اساسي من حقوق الانسان ولها تداعيات اجتماعية و اقتصادية كبيره كما انه تمكين المرآه هو المحرك الاقتصاديات المزدهرة ومحفز للإنتاجية والنمو، فقد احرز الدول كثيره تقدما ملحوظا في

[38] المطيري , نبراس عدنان , التنمية المستدامة , مصدر سابق , ص 29.

تعزيز مكانه المرآه الا ان قضاء التمييز بين الجنسين لا تزال راسخة في كل المجتمعات فالنساء لازلنا مبعدات عن الكثير من الفرص الاقتصادية كما ان نسبة مشاركتهن في الحياه السياسية منخفضة جدا لذا فقد تم تحديد خمس اولويات في السياق الخاص لكل بلد وهي : مضاعفة اصوات النساء بمشاركة ادوارهن القيادية، انهاء العنف ضد المرآه ضمان المشاركة الكاملة المرآه في حل الصراعات وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتوجيه اولويات المساواة بين الجنسين في الخطط والموازنة الوطنية والمحلية .وهذا استحداث موقع عالمي في منظمه الامم المتحدة يستطيع تحويل الآمال النساء الى واقع فان اهمال حقوق النساء يعني ان الطاقات الاجتماعية والسياسية لأكثر من نصف السكان غير مستغلة استغلال تلك الطاقات لابد من فتح المجال للنساء ليتقلدن مختلف المناصب في القيادات السياسية وفي العلوم والتكنلوجيا والتجارة ' وكرئيسات لمختلف المؤسسات [39].

تاسعاً: مؤشرات إحصائية على ضوء مقياس تمكين المرآه

ان مقياس تمكين المرآه هو احد ادلة التنمية البشرية والمعتمدة من برنامج الامم المتحدة الانمائي يبرز عدم المساواة بين الجنسين عن طريق مشاركه المرآه في الأنشطة الاقتصادية والمهنية والسياسية باستخدام مؤشرات متوسط الدخل للفرد و نسبه النساء في الوظائف المهنية وحصة النساء في مقاعد البرلمان على التوالي وبمعنى اخر فان هذا المقياس يظهر عدم المساواة بين الجنسين في ثلاثة مجالات رئيسيه هي[40] :

1. المشاركة السياسية وسلطة صنع القرارات و تقاس بالنسب المئوية لحصة النساء والرجال في المقاعد البرلمانية.
2. المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرارات وتقاسم بمؤشرين، النسب المئوية لحصة النساء والرجال في مناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين وكذلك النسب المئوية لحصص النساء والرجال من المناصب المهنية والفنية .

---

[39] جمعية البحرين النسائية للتنمية الانسانية , منظمة الامم المتحدة للنساء تبدأ عملها , تاريخ نشر الخبر في 2011/2/8م , المنامة , مملكة البحرين , الموقع WWW.Bahrain.Org/new/Post.aspx magvkj=gs7 Pid ?

[40] جمهورية العراق، مجلس النواب ، الدائرة الاعلامية، وقائع المؤتمر الثالث عشر والدورة الخمسون للاتحاد البرلماني العربي، اربيل 2008، , ص 194 .

3. السيطرة على الموارد الاقتصادية وتقاس بالدخل المقدر المكتسب لكل من النساء والرجال .

في كل من هذه الابعاد الثلاثة يتم حساب نسبة مئوية معادلة موزعة بالتساوي كمتوسط مرجح للسكان طبقا للمعادلة العامة الأتية:

النسبة المئوية المعادلة الموزعة بالتساوي = (نسبة الاناث من السكان x النسب المئوية للإناث $^{-1}$) + (نسبة الذكور من السكان x النسب المئوية للذكور $^{-1}$) $^{-1}$

واما بخصوص مقياس تمكين المرآه في العراق والذي بلغت قيمته (0،696) على وفق ما اشار اليه التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق لعام(2008 م) [41] فان ما يظهره الجدول رقم(1) من بيانات موزعة حسب المحافظات ، تشير الى الادلة الثلاثة لمقياس تمكين المرآه[*] وبموجب هذه الأدلة الثلاثة يتم حساب مقياس تمكين المرآه بوصفة متوسطاً بسيطاً[**] .

وباستعراض بيانات الجدول رقم (1) ومراكز جميع محافظات العراق التي تم ترتيبها على وفق مقياس تمكين المرآه يظهر ان المحافظات التي احرزت الأولوية هي كل من محافظه واسط (0،760) ومحافظه المثنى(0.745) اما محافظه دهوك (0.745) و محافظه اربيل (0،742) و محافظه بابل(0،731) اما محافظة بغداد فقد جاء ترتيبها من المقياس (0،731) نقطه اي المرتبة السادسة مع محافظه بابل وتأتي بعد ذلك بقيه المحافظات الاخرى، اذ احرزت محافظة البصرة الترتيب الثامن(0.696) ومحافظه نينوى المرتبة الثالثة عشر واخيرا محافظه كركوك التي احرزت المرتبة السابعة عشر (0 ، 567) و محافظه صلاح الدين اذ احرزت المرتبة الأخيرة الثامنة عشر(0.11) .

---

[41] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة , التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق لعام (2008 م) , مصدر سابق , ص 192 -193.

[*] الأدلة الثلاثة لمقياس تمكين المرآه: هي دليل التمثيل البرلماني , دليل النسبة المئوية للمشاركة الاقتصادية الذي يحتسب كمتوسط بسيط من دليلي النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي لمناصب المشرعين والمسؤولين الكبار والمديرين ودليل النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للمناصب الفنية والمهنية, اما الدليل الثالث فهو النسبة المئوية المعادلة والموزعة بالتساوي للدخل .

[**] علماً بان احصاءات مناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين وكذلك احصاءات المناصب المهنية والفنية مأخوذ من مسح التشغيل والبطالة لعام(2006 م) كما اعتمدت كما اعتمدت بيانات السكان المتوفرة في مديريه احصاءات السكان والقوى العاملة (2007 م) وأما بخصوص بيانات التمثيل البرلماني فهي من وثائق مجلس النواب العراقي(2006 م)

نستنتج مما تقدم ان عشر محافظات من بين ثماني عشرة محافظة ذات مستوى ادنى في قيمة مقياس تمكين المرآه عن قيمه الدليل الوطني والبالغة (0،696) وهذه المحافظات هي : نينوى ، كركوك ، ديالى، كربلاء، صلاح الدين، النجف، ذي قار، ميسان، السليمانية، ومن اولويات العمل المطلوب او السياسات في ما يخص تمكين المرآه وتعزيز المشاركة الاقتصادية. وفي الواقع ان التمكين ليس مجرد اجراءات فنية، بل وايضا عمليه تغيير ثقافه التمييز بناء ثقافة التكافؤ المساواة بكل ابعادها القيمية والنفسية والقانونية، ان التمكين هو عملية تتجاوز كونها عملية تدريب او تأهيل فني ، كما وان البحث في التمكين يتطلب ان تتميز بين الوسائل والاهداف فمثلا زيادة الانفاق على التعليم قد لا تعني شيئا اذا كانت برامج التعليم نفسها تحث على التمييز واللامساواة .

جدول رقم (1)

يبين مقياس تمكين المرأة على وفق الادلة الثلاثة المعتمدة في العراق

(دليل التمثيل البرلماني ، دليل المشاركة الاقتصادية، ودليل الدخل)[42]

[42] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة ،التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق لعام (2008 م) , مصدر سابق ، ص192.

المحافظة	مقياس تمكين المرأة		المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء (% من اجمالي مقاعد المحافظة)	المشروعات والمسؤولات والاداريات (%من الاجمالي	المهنيات والعاملات والتقنيات %من الاجمالي	نسبة الدخل المكتسب المقدر للإناث الى دخل الذكور
	الترتيب	القيمة				
نينوى	13	0.626	0،25	1،12	2،34	0.16
كركوك	17	567،0	4،15	12.1	3،40	0.10
ديالى	16	567،0	7،16	1،12	9،40	0.14
الانبار	14	618،0	4،21	12.1	4،37	0.17
بغداد	6	0.731	32.5	29.7	37.0	0.12
بابل	5	0.731	27.3	29.3	45.7	0.05
كربلاء	15	0.613	16.7	29.3	39.7	0.09
واسط	1	0.760	33.3	29.3	45.3	0.12
صلاح الدين	18	511،0	9.1	12.1	33.2	0.14
النجف	9	687،0	22.2	29.3	46.4	0.14
القادسية	7	701،0	25.0	29.3	41.1	0.12
المثنى	2	745،0	40.0	29.3	45.4	0.10
ذي قار	10	0.673	30.8	15.7	50.0	0.15
ميسان	12	638،0	33.3	15.7	36.6	0.06
البصرة	8	696،0	35.3	15.7	41.2	0.08
اقليم	7	714،0	27.5	17.0	44.5	0.13
كردستان	3	0.745	37.5	17.0	40.6	0.11
دهوك	11	0.672	16.7	17.0	48.9	0.18
السليمانية	4	742،0	33.3	17.0	42.1	0.10
اربيل		0.696	27.0	22.4	61.8	0.11

ملاحظة : نظراً لعدم تنفيذ مسح التشغيل والبطالة في محافظات (الانبار ، دهوك ، اربيل) فقد قدرت على اساس مؤشر المحافظة المجاورة .

لقد انفق العراق الكثير على التعليم والصحة واصدر الكثير من القوانين المتقدمة غير ان الابعاد الثقافية لهذه الانجازات لم تكن موازية لمدخلاتها على نحو مرض ، وعلية ان البعد الثقافي للتمكين يجب ايلاوه الاهمية بوصفه تحديا لثقافة التمييز واللامساواة ، وهذا يعني التأكيد على تنمية قدرة فهم الذات واستيعاب

حقوقها وامكانية الحوار الدفاعي عنها بالشكل الذي يلهم المجتمع كله مبدأ احترام حقوق الناس نساءً ورجالاً وفي اي مكان [43] .

وعلى ما تقدم فان تمكين المرأة مسالة معقدة لا يمكن حصرها بالتمثيل البرلماني او المحلي وقد اشار الجدول المتقدم على ارتفاع نسبة مشاركة المرأة العراقية في البرلمان والبالغة (0.27% من المقاعد البرلمانية) وقد اسهم هذا الى حد كبير في رفع مستوى مقياس تمكين المرأة ،ان هذا الارتفاع لا يعكس بالضرورة واقع حال المرأة العراقية ، وعموما فان الاوضاع المضطربة في العراق منذ عقد الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين بسبب الحروب والحصار والاحتلال وما اعقبه من حالة انهيار الدولة بمؤسساتها بمعنى عدم الاستقرار السياسي وتراجع النشاط الاقتصادي وتصدع الهياكل الاجتماعية كل هذا كان له اثار اشد على النساء لتتفاقم بذلك اوضاعهن المتدنية اصلا في المجتمع وفي عملية التنمية .ولما كان تمكين جميع النساء هو الغاية القصوى كما هو الوسيلة فلابد اذا من ان تتحمل الدولة اعباء التمكين وعدم التمييز وحماية النساء ، وان ما تم اكتسابه من مزايا مؤسسية خلال المرحلة الانتقالية وهو التمثيل البرلماني يجب ان لا تركن اليه النساء بوصفه انجازاً نهائياً لأنه مكتسب تشريعي سيفقد مضمونه ما لم تحميه وترعاه حركة نسوية فاعلة تناصر تمكين المرأة وحيال هذا بلا شك فان امام المرأة العراقية طريق وعر وطويل .

الخاتمة

1- اتضح من البحث ان المرأة في المجتمع العراقي لا زالت تواجه صعوبات ومعوقات كبيرة في الحصول على حقوقها ومكانتها الاجتماعية.
2- تبين من البحث ان الجهود المبذولة في تمكين المرأة في المجتمع العراقي لم تكن بالمستوى المطلوب والعقلية الذكورية هي السائدة في التحكم في معظم الامور.
3- اتضح من البحث ان دور الامم المتحدة دور ايجابياً واسهم الى حد كبير في تحسين واقع المرأة نحو الاحسن سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي.
4- اتضح من البحث ان نسبة مشاركة المرأة في الحكومة لا زالت ضعيفة ، ولاسيما في الجانب السياسي فأن تمثيلها محدود جدا بمواقع بسيطة لا ترتقي الى مكانتها الحقيقية.

[43] التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق لعام (2008 م) , مصدر سابق , ص 152 .

5-اتضح ان تمثيل المرأة في البرلمان العراقي بنسبة (27%) اسهم الى حد كبير في رفع مستوى مقياس تمكين المرأة العراقية.

6-اتضح من البحث ان هناك جهود في معظم مكونات المجتمع لدعم المرأة صحياً واقتصادياً وسياسياً لكنها تواجه ببعض العقبات التي يسعى البعض الى ترسيخها والتعصب لها.

7- اتضح من البحث ان المرأة العراقية تحتاج الى تمكين عام يشمل التنمية الشاملة بكل مفاصلها على المستويات المختلفة (كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والسكن والجانب الاقتصادي).

التوصيات

1- ضرورة تبني الحكومة لمشروع ثقافي بأسم (ميثاق التمكين) يستهدف تطوير قدرات النساء لتبوئ مراكز قيادية وفي مجال التنمية البشرية وصناعة القرار من اجل تحقيق تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع منطلقاً من أن المرأة محرك تنموي وجزء اساسي في عملية الحراك الاجتماعي وفي تحقيق التطور الاقتصادي.
2- قيام مؤسسات الدولة واجهزتها المختلفة في كل حقل تخصصها العمل على صياغة مسار تنموي تعليمي تربوي وبرنامج عمل اجتماعي تدريبي مهني يسعى الى تقليص الفجوات بين النساء والرجال وتحجيم مجالات تهميش النساء وفتح افاق جديدة لتعبئة قدرات النساء على ارض الواقع.
3- تعديل مفهوم (الكوتا) بما يتناسب ووجوب شموليته على مفهوم النوع الاجتماعي (Gender) بتضمينه اشارات الى ان مبدأ النوع الاجتماعي في نظام الكوتا يعتمد على اساس الكفاية والمقدرة والثقافة وسعة الاطلاع بدلا من الاعتماد على عناصر وخيارات الجنس فقط(ذكور – اناث).
4- اعادة النظر في برامج محو الامية والبرامج الثقافية والتربوية بشكل عام، فالأمية اليوم لا تعني جهل القراءة والكتابة وحسب، بل يشمل الجهل في استعمال وسائل الاتصال الحديثة والتقنيات المعاصرة، ومن هنا تنطلق الحاجة الى تعديل برامج التعليم عموما وبرامج الامية على وجه الخصوص.
5- تعميم تطبيق الاعتماد على نظام الكوتا في كل المجالات والمؤسسات السياسية والادارية والاقتصادية بقصد رفع التمثيل النسوي في مواقع صناعة القرار.
6- دعم المنظمات والجمعيات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني التي تعني بشؤون النساء ، ولاسيما تلك التي تنصب اهتماماتها في مجالات تمكين المرأة من صناعة القرار .